

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية الخامسة عشرة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧



الأمم المتحدة

Distr.

GENERAL

TD/B/EX(15)/9

11 August 1997

ARABIC

Original: ENGLISH

**تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته
التنفيذية الخامسة عشرة**

المعقودة في قصر الأمم، جنيف
في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧

المحتويات

<u>الفصل</u>	<u>المقررات</u>
مقدمة	١
الأول -	مسائل تتطلب إجراء من المجلس في إطار متابعة الدورة التاسعة للمؤتمر، ناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى أو متصلة بهذه التقارير والأنشطة
	٢ - ٤١
(أ)	تقارير اللجان عن دوراتها الأولى
(ب)	تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطوة المتوسطة الأجل والميزانية
	٢٢ - ٢٩
(ج)	البرنامجية عن دورتها التاسعة والعشرين
	٢٩ - ٣٧
(د)	تقرير الأمين العام للأونكتاد عن الأعمال التحضيرية لعقد اجتماع مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية
	٣٧ - ٤١
(د)	تقرير الأمين العام للأونكتاد عن تنفيذ المقترحات الواردة في استنتاجات المجلس المتفق عليها ٤٣٦ (د-٤٣): التنمية في أفريقيا
	٤١ - ٣٨
الثاني -	مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية
	٥١ - ٤٢
(أ)	تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية عن دورته الثلاثين
	٤٩ - ٤٢
(ب)	تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المشترك بين الأونكتاد والمنظمة البحرية الدولية المعني بالامتيازات والرهون البحرية والمواضيع المتصلة بها عن دورته التاسعة
	٥١ - ٥٠
الثالث -	المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل (البند ٤ من جدول الأعمال)
	٥٨ - ٥٢
(أ)	تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس
	٥٢
(ب)	تسمية منظمين غير حكوميتين لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس
	٥٨ - ٥٣

المحتويات (تابع)

<u>الفصل</u>	<u>الفقرات</u>
الرابع -	مسائل أخرى (البند ٥ من جدول الأعمال) ٧٢-٥٩
	(أ) اعتماد استراتيجية الأونكتاد للتعاون التقني ٦٦-٥٩
	(ب) سياسة الأونكتاد في مجال المنشورات ٦٧
	(ج) تسمية رئيس ومكتب الدورة الرابعة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية ٧٠-٦٨
	(د) كتاب وارد من المملكة المتحدة ٧١
	(هـ) الندوة الإقليمية لأفريقيا - ترتيبات الاستثمار الدولي: البعد الإنمائي ٧٢
الخامس -	المسائل التنظيمية ٧٦-٧٣
	ألف- افتتاح الدورة ٧٣
	باء - مكتب الدورة التنفيذية الخامسة عشرة ٧٤
	جيم - إقرار جدول الأعمال (البند ١ من جدول الأعمال) ٧٥
	دال - تقرير المجلس عن دورته التنفيذية الخامسة عشرة (البند ٦ من جدول الأعمال) ٧٦

المرفقات

<u>المرفق</u>	<u>المرفق</u>
الأول -	جدول أعمال الدورة التنفيذية الخامسة عشرة للمجلس
الثاني -	بيان من الأمين العام للأونكتاد عن الأعمال التحضيرية لعقد اجتماع مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية (البند ٢(ج) من جدول الأعمال)
الثالث-	الندوة الإقليمية لأفريقيا - ترتيبات الاستثمار الدولي: البعد الإنمائي رسالة من فاس
الرابع -	بيان المستشار القانوني الأقدم في الأونكتاد بشأن المنظمات غير الحكومية (البند ٤(ب) من جدول الأعمال)
الخامس-	الحضور

مقدمة

- ١- عقدت الدورة التنفيذية الخامسة عشرة لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم بجنيف في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧. وقد تألفت الدورة التنفيذية من جلسيتين هما الجلسة العامة للمجلس ٨٨٤ و ٨٨٥. ويستنسخ جدول أعمال الدورة التنفيذية الخامسة عشرة في المرفق الأول أدناه.

الفصل الأول

مسائل تتطلب إجراء من المجلس في إطار
متابعة الدورة التاسعة للمؤتمر، ناشئة عن تقارير
وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى أو
متصلة بهذه التقارير والأنشطة

(البند ٢ من جدول الأعمال)

(أ) تقارير اللجان عن دوراتها الأولى

١٠ ' تقرير لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية عن أعمال دورتها الأولى
(٦-٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ و ٢١-٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٧)

الإجراء الذي اتخذته المجلس

٢- أحاط المجلس علماً بتقرير لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية عن أعمال دورتها الأولى (TD/B/44/5-TD/B/COM.1/6) وأيد الاستنتاجين المتفق عليهما الواردين في المرفق الأول من التقرير.

٢٠ ' تقرير لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا العالمية المتصلة بذلك عن دورتها الأولى
(١٨-٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ و ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧)

الإجراء الذي اتخذته المجلس

٣- أحاط المجلس علماً بتقرير لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك عن دورتها الأولى (TD/B/44/5-TD/B/COM.2/4) وأيد الاستنتاجات المتفق عليها الواردة في المرفق الأول مع العلم بأن مسألة وضع اجتماع الخبراء المعني بقانون وسياسة المنافسة، وفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، وصلتهما باجتماعات الخبراء الأخرى للجنة ما زالت موضع مشاورات أخرى يجريها رئيس المجلس.

البيانات التي أدلى بها بصدد تقرير اللجنة ٢

٤- أشار المتحدث بلسان مجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (المكسيك)، إلى المركز القانوني لاجتماع الخبراء المعني بقانون وسياسة المنافسة، وفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، في أعقاب عملية ميدراند التي جرت فيها إعادة هيكلة الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد، فقال إن مجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي قد أحاطت علماً على النحو الواجب بقرار الرئيس دعوة عضو في المكتب لاستئناف مشاورات غير رسمية مفتوحة لجميع الوفود المهمة للنظر في

الوضع القانوني لمجموعتي الخبراء هاتين. وطالب بأن تتخذ المشاورات أساساً لها الرأي الذي ورد من المستشار القانوني للأمم المتحدة بتاريخ ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٧. وبيّن أن موقف مجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي هو أن مجموعتي الخبراء السالفتي الذكر ما زالتا قائمتين في إطار الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد، وأن صفتهم القانونية تختلف عن صفة اجتماعات الخبراء المنصوص عليها في الفقرة ١١٤ من وثيقة ميدراند الختامية، وأنهما ليستا خاضعتين للحد السنوي المتفق عليه لاجتماعات الخبراء التي تنشئها لجان المجلس والبالغ ١٠ اجتماعات.

٥- وأيد ممثل البرازيل بيان المتحدث باسم مجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وقال إنه يرى كذلك أن من الأهمية بمكان ضمان أن تكون المشاورات المقترحة مفتوحة وأن تأخذ بعين الاعتبار التام الرأي الذي أعطاه المستشار القانوني للأمم المتحدة بشأن مركز هاتين المجموعتين من الخبراء.

٦- وأعرب ممثل الصين عن تأييد وفده لموقف مجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في هذه القضية. وقال إن سلطة الرئيس في عقد مشاورات بشأن مركز هاتين المجموعتين من الخبراء مستمدة من الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدت في الدورة الأولى للجنة ٢. وأشار فيما يتعلق بفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، بالذات، إلى أن هذا الفريق أنشئ من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة. ثم إن هذا الفريق قد ذكر على وجه التحديد في وثيقة ميدراند الختامية. ولذلك فإنه يرى أن هذا الفريق يجب أن يستمر في الوجود بمركزه الأصلي دون تعديل. ورحب بالمشاورات غير الرسمية المقترحة.

٧- ولاحظ ممثل هولندا متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي أن مشكلة التحديد الدقيق لمركز هاتين المجموعتين من الخبراء تعوق التقدم في مجالات عمل الأونكتاد ذات الصلة. وأبدى لذلك ترحيبه بالمشاورات المقبلة. وذكر في هذا الصدد أن رئاسة الاتحاد الأوروبي ستؤول لبلد عضو آخر ابتداءً من ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ إلا أنه حرصاً على كفالة عنصر الاستمرار في هذه المسألة بالذات، فإن الاتحاد الأوروبي سيتولى تمثيله في المشاورات المنسق الحالي والمنسق المقبل كلاهما.

٨- وقال المتحدث بلسان المجموعة الأفريقية (المغرب) إن مجموعته تؤيد بقوة استمرار وجود هاتين المجموعتين من الخبراء. وأبدى تطلعه إلى المشاورات غير الرسمية، وطلب السماح للمجموعات الإقليمية الأخرى أن تُمثل بمنسقين إن شاءت ذلك.

٩- وأشار ممثل باكستان إلى النواحي الإجرائية للمشاورات المقبلة، وحثّ نائب الرئيس الذي سيجري المشاورات أن يكون مرناً قدر الاستطاعة في دعوة المشاركين. ذلك أنه مع اعترافه بأن الكثرة الزائدة لعدد المشتركين قد تعقّد الأمور، يرى أن اتباع نهج مرن بشأن الاشتراك سيتيح تقدماً أعظم.

٣٠ تقرير لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية عن دورتها الأولى (٢٠-٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)

الإجراء الذي اتخذته المجلس

١٠- أحاط المجلس علماً بتقرير لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية عن أعمال دورتها الأولى (TD/B/44/2-TD/B/COM.3/4) وأيد الاستنتاجات المتفق عليها الواردة في المرفقين الأول والثاني من التقرير.

٤٠ مناقشة عن سير عمل الآلية الحكومية الدولية الجديدة للأونكتاد، لا سيما اللجان واجتماعات الخبراء، منذ الأونكتاد التاسع

١١- لاحظ الأمين العام للأونكتاد أن الخبرة المكتسبة حتى الآن من الجولة الأولى للجان غير كافية للخلوص إلى استنتاجات قاطعة بشأن كيفية سير عمل الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد. وذكر أن المعلومات المتاحة في هذه اللحظة غير مكتملة وقد لا تعطي إلا صورة جزئية مما لا يمكن المجلس من الوصول إلى استنتاجات سليمة أو إبداء حكم على أداء اللجان. وأضاف أنه ما برح يتلقى مشورة قيمة وتعليقات كتابية استجابة لطلبه الحصول على تقييمات لأداء الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد، وأنه على هداها يقترح منهجية تفسح للمجلس وقتاً لإجراء مناقشة مثمرة لهذه المسألة. وهذه المنهجية تتضمن العناصر التالية:

(أ) أن يطلب إلى جميع رؤساء الاجتماعات أن يقدموا تقييماتهم الشخصية لتجاربهم في إدارة عمل اللجان أو أفرقة الخبراء التي يرأسونها، وأن تستدر منهم اقتراحات لتحسين أو تغيير النهج المعتمدة.

(ب) أن تبذل محاولة لإجراء تقييم رشيد وذكي لأفرقة الخبراء وذلك بأن تؤخذ بعين الاعتبار الردود التي ترد على الاستبيان الذي تعدده الأمانة للخبراء عن تقديرهم الشخصي للأداء. وعن طريق الربط الشبكي والاتصالات تحاول الأمانة أن تستدر المعلومات اللازمة وأن تكفل أن يكون أمام كل اجتماع للخبراء في المستقبل استبيان عن جميع النواحي ذات الصلة بالعمل الذي يضطلع به. وسوف تلتبس آراء الخبراء والوفود، مدعومة بالتحليل الإحصائي، عن قضايا عامة مثل التوازن في توزيع الخبراء، واختيار المواضيع المشمولة، وتنظيم الاجتماعات ومجموعات النقاش، وما إذا كانت المواضيع قد بحث بحثاً مستفيضاً أم يلزم متابعة البحث، وطبيعة الاستنتاجات والتوصيات والنتائج.

(ج) فإذا ما جمعت الأمانة هذه المعلومات، بالإضافة إلى المعلومات التي لديها من قبل، تسنى إجراء مناقشة مجددة تؤخذ فيها بعين الاعتبار الدروس المستفادة. ويمكن أن يحدث ذلك عن طريق عملية غير رسمية تقود إلى استعراض منتصف المدة و/أو في مناقشات تدور في دورة تنفيذية للمجلس، ولكن عملية التقييم يجب أن تكون عملية تدريجية مدعومة بمساهمات كتابية وفقاً للمنهجية التي اقترحها.

١٢- ولاحظ رئيس لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية (فرنسا) أن المناقشات اثناء الدورة الأولى للجنة ١ قد اتسمت بقدر مفرط من العناية بالمسائل الإجرائية، وخاصة فيما يتعلق باختيار المواضيع التي تكلف بها اجتماعات الخبراء. وكانت النتيجة أن المواضيع دقت إلى حد مفرط في بعض الأحيان، ولم

تربط الربط المتقن بجدول أعمال الدورة الثانية للجنة، ولم تكن دائماً ذات صلة ظاهرة بالحاجات وعمل الأونكتاد في المستقبل. ورأى أن المناقشة الموضوعية كانت اجمالاً مهيبة للأمال، لأنها لم تنته إلى نتيجة قاطعة، وأن من المستبعد أن تساهم في رسم السياسة العامة في البلدان الأعضاء. ولا شك أن بنود جدول الأعمال كانت فضفاضة جداً فترتب على ذلك أن الوفود لم تضم في جميع الأحوال خبراء من النوع الذي كان يمكن أن يخوض غمار مناقشة أجدى. وهو يخشى أن اللجان إذا تركت لتؤدي وظيفتها في "دائرة مغلقة" حيث ينصرف اهتمامها الأكبر إلى تنظيم عملها المقبل، فإن ذلك سيضر إضراراً بالغاً بقدرة الآلية الحكومية الدولية الجديدة على الوفاء بالولاية التي أعطاها لها الأونكتاد التاسع. ومن ثم فإن ثمة تغييرات كبرى أصبحت ضرورية وعاجلة.

١٣- وفي الوقت نفسه، فإن الجولة الأولى لاجتماعات الخبراء كانت مسرحاً لمناقشات شيقة وكانت خالصة، في معظمها، من الاعتبارات السياسية أو الإجرائية. وقد طرحت أفكاراً شيقة، واقترحت أعمالاً يصح أن يضطلع بها الأونكتاد في المستقبل. ومن الأساسي الآن الاستفادة على خير وجه من اقتراحاتها.

١٤- وطرح رئيس اللجنة، للنظر في إطار السعي إلى الارتقاء بأداء اللجان وضمان ارتباطها ارتباطاً سليماً باجتماعات الخبراء والمجلس، الأهداف والحلول المبدئية التالية:

(أ) أن تكون البنود الموضوعية في جدول الأعمال متصلة بمسائل من مسائل الساعة تكون لها طبيعة خصوصية فيصبح منتظراً لها أن تجتذب خبراء في السياسة الاقتصادية.

(ب) ينبغي الاستمرار في اللجوء إلى عقد اللقاءات، التي يتقدم فيها خبراء خارجيون بعروض عن تجاربهم وتطرح فيها حلول ملموسة تكون لها طبيعة خصوصية وتغلب فيها الصبغة التقنية. وفي الوقت نفسه ينبغي الحرص على إقامة صلة وتفاعل مرضيين مع المناقشة الحكومية الدولية التقليدية.

(ج) من الأساسي أن تستمد اللجان أقصى فائدة من اجتماعات الخبراء وأن تستخدم هذا "الأصل" في اختيار المواضيع لاجتماعات الخبراء المقبلة. وفي هذا الصدد قد يجمل بكل لجنة أن تأخذ بعين الاعتبار نواتج اجتماعات خبراء خلاف خبرائها هي. وسيكون أمر وبيلاً أن تترك أي لجنة انطباعاً مؤداه أنها لا تستفيد من عمل اجتماعات خبراء تكون هي بنفسها التي دعت إلى عقدها: والمرء يستطيع تصور الأثر المثبط الذي يمكن أن يتركه ذلك على مساهمة الخبراء في تلك الاجتماعات.

(د) على المرء أن يحاول استنباط مواضيع لاجتماعات الخبراء تكون بسيطة ومحددة بدقة وذات صلة بقضايا الساعة، وتكون متجاوبة مع الحاجات الإنمائية للدول الأعضاء بغية اجتذاب خبراء رفيعي المستوى.

(هـ) ينبغي الاستفادة بالقدر المعقول، وإن يكن بحكمة وفعالية، من المشاورات الأولية ووثائق الأمانة في عملية التحضير للاجتماعات الحكومية الدولية.

(و) ينبغي الحفاظ على السلطات الإدارية لمكتب المجلس عند اجتماعه في دورة غير ممددة.

(ز) ينبغي بذل محاولة لإيجاد درجة من التماسك بين الدورات الموضوعية للمجلس ودورات اللجان، ولتمكين الخبرة المتوفرة في اجتماعات الخبراء من الوصول إلى المجلس، وبالعكس للسماح للجانب بأن تأخذ بعين الاعتبار مداورات المجلس.

١٥- وقال رئيس لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية (كوستاريكا) إن المناقشة في اللجنة ٢ كانت سريعة التحرك وفي الصميم. فالمواضيع قد اختيرت اختياراً حسناً وظلت تستحوذ على اهتمام المشاركين. ولكنه يود أن يشير إلى جانبين قابلين للتحسين:

(أ) فزيما يتعلق بعمل اللقاءات كانت المساهمات الفردية عالية المستوى وشيقة، ولكن ظهرت مشكلة عامة تنصب على الوقت الذي تستغرقه هذه اللقاءات، فقد كان هذا الوقت طويلاً بالقياس إلى الوقت المتاح للمناقشة الحكومية الدولية. ثم أن عمل اللجان يمكن إثراؤه إذا تم بعد اللقاء إجراء تحليل لضحوى المناقشات.

(ب) أما عن العروض نفسها، فإنها جميعاً كانت على مستوى تقني رفيع ووفرت معلومات شيقة ومفيدة للبلدان التي لا تتوفر لديها الدراية بالموضوع قيد النقاش. ولكن نتيجة اللجنة كان يمكن أن تكون أجدى لو أن عدداً أكبر من الأخصائيين من العواصم الوطنية قد تمكنوا من الاشتراك في مناقشات اللقاء. وهذه الحاجة ينبغي أن تراعى في تنظيم دورات اللجان المقبلة.

١٦- وقال ممثل سويسرا إن وفده يشارك رئيس اللجنة ١ رأيه القائل بأن أداء الآلية الحكومية الدولية الجديدة يشير فعلاً صعوبات معينة. وأضاف أنه رغم وجود فروق في أداء اللجان الثلاث فإنه يرى أن آلية الأونكتاد تعاني من مشكلة عامة وهي أداء عملها في دائرة مغلقة. فمن الوجهة الرسمية قامت اللجان فعلاً بعملها بل أنها حققت في بعض الأحيان بعض النتائج الملموسة ولكنه يرى أن روح ميدراند لا تزال مفترقة. فالتجديدات التي اعتمدت في الأونكتاد التاسع تهدف إلى ضمان أن يؤدي كل من المجلس واللجان والهيئات المتفرعة عن اللجان عمله كما لو كانوا جميعاً كائناً حياً وأن يجري التفاعل بينهم على نحو يحقق تجديداً مستمراً للعمل الموضوعي على أساس الاتصال المباشر بحقائق العالم الخارجي. ولذلك فإن وفده سيبحث باهتمام كبير المقترحات التي تقدم بها رئيس اللجنة ١.

١٧- وفيما يتعلق بتقارير اللجان، أشار إلى أنه سينشأ وضع جديد في أواخر ١٩٩٧ بانعقاد الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالمبادرات المتكاملة لتنمية تجارة أقل البلدان نمواً (الأونكتاد/منظمة التجارة العالمية). ولذلك فإن عناصر البرنامج المطروحة في تقارير اللجان يجب أن تراعى كل المراعاة نتيجة الاجتماع رفيع المستوى، ويليق بالمجلس أن يعطي للجانه تعليمات عملية في هذا الصدد.

١٨- ورأى ممثل هولندا متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي، أن ثمة قضيتين فيما يتعلق بأداء الآلية الحكومية الدولية الجديدة. أولاهما هي أساساً قضية الجوهر: فهل العمل الموضوعي الذي تقوم به اللجان واجتماعات الخبراء عمل متصل بالقدر الكافي بالولاية العامة التي أعطيت للأونكتاد في الدورة التاسعة للمؤتمر ومنتشياً معها؟ وقال إن هذا الجانب قد يستتبع فعلاً مناقشة ليس المجلس مستعداً لها بعد، ولعل من الأنسب إرجاء مناقشته إلى استعراض منتصف المدة، أي إلى ما بعد انعقاد الدورات الثانية للجان. والقضية الثانية هي قضية أداء الآلية بما في ذلك الوصل بين اجتماعات الخبراء واللجان، وكذلك فيما بين اللجان الثلاث نفسها.

وبينها وبين المجلس. وفي رأي الاتحاد الأوروبي أن إجراء مناقشة لهذا الجانب أمر يبدو عاجلاً ولا ينبغي أرجاؤه إلى استعراض منتصف المدة، حيث أن الحاجة قائمة إلى توضيح الكيفية التي تتم بها تغذية الدورات الثانية للجان بنتائج اجتماعات الخبراء التي عقدت حتى الآن؟ وسيلزم أيضاً التأكد من تكريس اللجان لوقتها لمناقشات حول السياسة العامة لا لمناقشات إجرائية. وفي هذا المسعى ينبغي أن تقوم الأمانة بدور تحضيرى ايجابي.

١٩- ووافق ممثل النرويج على رأي الاتحاد الأوروبي القائل بأن الجوانب الأدائية للآلية الحكومية الدولية الجديدة يمكن بحثها من الآن دون انتظار استعراض منتصف المدة. كما أبدى موافقته التامة مع التقييم الذي أبداه منذ هنيهة رئيس اللجنة ١ والاقتراحات السبعة التي قدمها للتحسين والتي تبدو له واضحة ووجيهة. وعلّق على الاقتراح الثالث، أي ضرورة حرص اللجان على الاستفادة القصوى من عمل اجتماعات الخبراء، فأكد على رأي وفده القائل بأن اجتماعات الخبراء لا بد أن تكون اجتماعات خبرة بمعنى الكلمة، من حيث طبيعة المشاركين فيها. فرغم أن الخبراء قد تعينهم حكوماتهم فإن المتوقع منهم هو أن يشاركوا بصفتهم الشخصية كخبراء وليس كممثلين لبلادهم. وأما وقت إبداء الرأي في عمل ونواتج الاجتماعات فإنه سيحين لممثلي الحكومات في مرحلة لاحقة، أي عند اجتماع اللجان للنظر في تقارير اجتماعات الخبراء. فليس دور ممثلي الحكومات هو الاستيلاء على اجتماعات الخبراء، خاصة في المرحلة التي يعتمد فيها الخبراء إلى وضع توصياتهم أو استنتاجاتهم، بل دورهم هو المشاهدة والتعلم.

٢٠- وأعرب ممثل المجموعة الأفريقية (المغرب) عن الرأي القائل بأن من المتعذر العزل بين عنصر الجوهر وعنصر الأداء للآلية الحكومية الدولية. ثم إن المجموعة الأفريقية لم تأت مستعدة لمناقشة متعمقة لموضوع الآلية في هذه الدورة من دورات المجلس. ومجموعته تفضل الانتظار إلى ما بعد الدورات الثانية للجان قبل الخوض في عملية استعراض وتقييم للآلية الجديدة. وهو لذلك يؤيد المنهجية التي اقترحها الأمين العام للأونكتاد.

٢١- وأعرب ممثل جنوب أفريقيا عن موافقته على الملاحظات التي أبدتها وفود أخرى بشأن هذا البند. فمع أنه لا شك في أنه يلزم مزيد من الوقت قبل إجراء تقييم كامل لعمل الآلية الجديدة، فإنه يذكّر بتوافق الآراء العام الذي تم الوصول إليه في الأونكتاد التاسع والذي مؤداه أن الآلية الحكومية الدولية القائمة آنذاك لم تكن تؤدي عملها أداءً حسناً وأن الإصلاح العاجل أمر ضروري. وأضاف أنه قد تجلّى في الأسابيع الأخيرة إدراك متزايد لكون المشاكل باقية، وهذا الإدراك قد تم التعبير عنه في الاستبيان الذي أرسله الأمين العام للأونكتاد. وفي رأي وفده أن على أعضاء الأونكتاد أن يبدأوا من الآن بصورة غير رسمية عملية الصقل والتحسين الدقيق.

٢٢- ووافقت ممثلة تركيا على أنه لا يزال من الضروري النظر في كيفية تحسين أساليب عمل الأونكتاد. ورأت أن المسائل الإجرائية قد شغلت وقتاً أكثر من اللازم في الاجتماعات الرسمية. وأضافت أنه لا توجد حتى الآن مبادئ توجيهية بشأن كيفية التفاعل فيما بين اللجان واجتماعات الخبراء التابعة لها، أو بشأن خطوط الإبلاغ والمتابعة. ورأت ختاماً أن النتيجة الموضوعية للجان كانت حتى الآن هزيلة نوعاً ما ومتسمة بطابع عمومي. وقد كان وفدها يأمل أن تولّد مشاركة الاخصائيين في اللقاءات حركة تبادل منتعش للأفكار فيما بين الوفود، ولكن يبدو أن البيئة المحيطة كانت رسمية إلى درجة لا تسمح بهذا التفاعل.

(ب) تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخططة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورتها التاسعة والعشرين (١٦-١٧ كانون الثاني/يناير و ٢١-٢٢ أيار/مايو ١٩٩٧)

٢٣- قام رئيس الفرقة العاملة في دورتها التاسعة والعشرين (النرويج)، بالافادة شفويا عن نتيجة الدورة التاسعة والعشرين، فرسم الخطوط العامة للاستنتاجات الرئيسية المتفق عليها وللمناقشات التي دارت أثناء الدورة. وأعرب عن ارتياحه لأنه مع وجود عدد من التعليقات التي أبدتها دول أعضاء بشأن بنود أو قضايا محددة، فإن الفرقة العاملة قد تمكنت من الاتفاق على أن الميزانية البرنامجية المقترحة توفر أساساً كافياً للأونكتاد لأداء ولايته. وذكر أن نص الاستنتاجات المتفق عليها وموجز الرئيس متاح للمجلس (انظر TD/B/WP/L.77). وأشار إلى الصعوبات التي صادفها نظراً لقلة الوقت المتاح وتنوع الآراء بين الدول الأعضاء بشأن عدة قضايا. وأخيراً أوضح أن نص الاستنتاجات المتفق عليها وموجز الرئيس قد أحيل إلى كل من رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ورئيس لجنة التنسيق والبرنامج.

٢٤- وأبلغ نائب الأمين العام للأونكتاد المجلس بالمناقشات التي دارت في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارية والميزانية ولجنة البرنامج والتنسيق في ٢٣ و ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧ حول الباب الخاص بالأونكتاد من الميزانية البرنامجية المقترحة. وفي كلتا اللجنتين أيد عدد من الدول الأعضاء عملية اصلاح الأونكتاد والنقاط الأساسية في الاستنتاجات المتفق عليها في الفرقة العاملة. كما اقترح أن تعود الفرقة العاملة إلى قضية سياسة المنشورات وأن تستعرض قائمة المنشورات. وقد قدمت أمانة الأونكتاد عدة ايضاحات للجنة، مثال ذلك ايضاحاتها بشأن المقارنة بين الآلية الحكومية الدولية قبل مؤتمر ميدرانج وبعده، ومدى الاتساق بين تخفيض الموارد وتبسيط الولايات الذي طلب في مؤتمر ميدرانج، والمعلومات الوفيرة المقدمة عن المنشورات، وكون البلدان النامية الجزرية والبلدان غير الساحلية قد أصبحت قضية قُطِعَ مُستَعْرَضٌ دون الإقلال من أهميتها، وأنه سيتم الابقاء على الوظائف التي أناحتها الجمعية العامة لقضية الدول الجزرية الصغيرة.

٢٥- وأشار ممثل مجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (المكسيك) إلى التقرير الذي يتناول نتيجة الفرقة العاملة وتقرير الرئيس الشفوي، فلاحظ أن الفرقة العاملة لم تتوصل إلى اتفاقات موضوعية إلا في قضية أقل البلدان نمواً، التي تؤيدها مجموعته. وأعرب على وجه التخصيص عن أسفه لأن الفرقة العاملة لم تتمكن من الاتفاق على إعادة رصد الوفورات لتمويل مشاركة خبراء من البلدان النامية في اجتماعات الخبراء. وأضاف أن هذا الرأي يحظى بتأييد من المجموعتين الأفريقية والآسيوية.

٢٦- وشكر ممثل هولندا متحدثاً بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي رئيس الفرقة العاملة على جهوده. وطلب ايضاحاً عن الكيفية التي عرضت بها نتيجة الفرقة العاملة على اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ولجنة البرنامج والتنسيق.

٢٧- وشكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية رئيس الفرقة العاملة على الجهود التي بذلها في ظل ظروف صعبة وأعرب عن عدم موافقته على الآراء التي أعرب عنها المتحدث باسم مجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

٢٨- وأوضح نائب الأمين العام للأونكتاد أن الوثيقة التي تضمنت النتيجة قد عممت على أعضاء اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ولجنة البرنامج والتنسيق ثم قدمها رئيس كل من الهيئتين إلى الاجتماع. وصار الأمر متروكاً عندئذ لكل دولة عضو لاختيار أي نقاط معينة تشاء إثارتها أثناء الاجتماعات.

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٢٩- أحاط المجلس علماً بنتائج الدورة التاسعة والعشرين للفرقة العاملة المعنية بالخطوة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية، التي تناولت أساساً الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩^(١).

(ج) تقرير الأمين العام للأونكتاد عن الأعمال التحضيرية لعقد اجتماع مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية

٣٠- وفقاً لأحكام الفقرة ١١٨ من وثيقة ميدرانند الختامية، أدلى الأمين العام للأونكتاد ببيان عن التقدم المحرز بشأن هذا البند^(٢).

٣١- وأعربت ممثلة هولندا، متحدثة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي عن تقديرها للبيان الذي أدلى به الأمين العام للأونكتاد. وأثنت على الأمين العام لنهجه المبدع والابتكاري، وقالت إن الاتحاد الأوروبي يود أن يطلع الأمين العام عما يستجد من تطورات لها هذا الطابع.

٣٢- وأعرب ممثل اثيوبيا عن تقديره لما أبداه الأمين العام للأونكتاد من آراء تنم عن تفكير رفيع. وقال إن اثيوبيا بوصفها من أقل البلدان نمواً تفتقر إلى موارد الاستثمار والتكنولوجيا. ولذلك فإن من الأهمية بمكان في نظرها الحرص على ألا تؤدي عملية العولمة إلى زيادة تهيش أقل البلدان نمواً بل أن تسعى بدلاً من ذلك إلى ادماجها في الاقتصاد العالمي. وأضاف أن الموضوعات المقترحة من الأمين العام للأونكتاد يصح أن تعبر عن الشواغل المباشرة لأقل البلدان نمواً.

٣٣- وشكر ممثل مدغشقر الأمين العام للأونكتاد على اقتراحاته الملموسة وذات التوجه العملي. وقال إن الدروس المستفادة من الحلقة الدراسية التجريبية المعنية بتعبئة القطاع الخاص من أجل تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي نحو أقل البلدان نمواً (جنيف، ٢٣-٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧) ستساهم في تعزيز الجهود التي يبذلها الأمين العام.

٣٤- وأعربت ممثلة تركيا عن تقديرها للأمين العام للأونكتاد لأفكاره. ورأت لزوم إجراء مزيد من المشاورات لتعبئة الوعي العام، وأن الحاجة قائمة أيضاً إلى إجراء مشاورات مع منظمات من قبيل المحفل الاقتصادي العالمي، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليوننتار) والمنظمات الإقليمية. وأبدت ارتياحها إلى العرض الذي قدمته حكومة فرنسا لاستضافة المؤتمر في ليون.

٣٥- وقال ممثل البرازيل أنه يتطلع إلى استمرار المشاورات مع الأمين العام في هذا المسألة. وأضاف أنه عندما يتحدث المرء عن الجهات الفاعلة في مجال التنمية، فإن هذا المفهوم يتضمن المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. ونادى بأخذ مسألة البيئة في الاعتبار كذلك. وأشار في هذا

السياق إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة (ريو +5) وإقرار الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين المستأنفة لوثيقة هامة بشأن التنمية. وأخيراً أبرز أن اجتماع الشركاء من أجل التنمية يجب أن يراعي البعد الاجتماعي للتنمية.

٣٦- وأجاب الأمين العام للأونكتاد على بعض الأسئلة فقال إن الإحاطة الإعلامية التي قدمها لتوه ليست إلا الخطوة الأولى نحو اجتماع الشركاء من أجل التنمية في ليون. وأوضح أنه لم يتمكن من إعطاء معلومات للوفود عن هذه المسألة قبل ذلك بسبب الجوانب القانونية المعقدة لإدماج المجتمع المدني في منظومة الأمم المتحدة. وقال فيما يتعلق باختيار المشاريع أن ٩٠ في المائة منها كانت مشاريع قائمة من قبل، مثال ذلك ما ينصب منها على إدارة المخاطر.

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٣٧- أحاط المجلس علماً بالبيان الذي أدلى به الأمين العام للأونكتاد^(٣) وبالتعليقات التي قدمتها الوفود.

(د) تقرير الأمين العام للأونكتاد عن تنفيذ المقترحات الواردة في استنتاجات المجلس المتفق عليها ٤٣٦(د-٤٣): التنمية في أفريقيا

٣٨- قدم منسق الأونكتاد لأفريقيا تقرير الأمين العام عن هذا البند (TD/B/EX(15)/2)، فأشار إلى أن التقرير قد أعد استجابة للفقرة ٥ من استنتاجات المجلس المتفق عليها ٤٣٦(د-٤٣). وأنه يهدف إلى عرض صورة شاملة عن أنشطة الأونكتاد، في مجالات اختصاصه، فيما يتصل بتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات في سياق عمله التحليلي والمتصل بسياسة التنمية فضلاً عن مجال التعاون التقني وتقديم المساعدة للبلدان الأفريقية. وأضاف أنه سيقدم تقرير منفصل إلى المجلس بمناسبة نظره في البند المتصل بأفريقيا في دورته العادية الرابعة والأربعين، وسيضمن التقرير تحليلاً لبرامج التكيف المضطلع بها في البلدان الأفريقية، ويعبر عن حالة الأداء في الفترة الأخيرة، ويُقيّم الآفاق المرتقبة على المدى المتوسط لنمو تصدره الصادرات، آخذاً بعين الاعتبار الاتجاهات الحديثة للمدخرات والاستثمار الأجنبي المباشر، وعبء الدين الخارجي، والأثر المحتمل لمبادرة الدين الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وكطلب المجلس في دورته الثالثة والأربعين سينظم لقاء لخبراء رفيعي المستوى، لإجراء تبادل غير رسمي للآراء مع الوفود.

٣٩- وأعرب المتحدث باسم المجموعة الأفريقية (المغرب) عن التقدير للأمين العام للطريقة الممتازة التي تابع بها استنتاجات المجلس المتفق عليها، ورحب بالمبادرة الداعية إلى تقديم تقرير شامل للمجلس خلال الدورة التنفيذية. وقال إن المجموعة الأفريقية تود أن يتوفر المزيد من التفصيل في كل مجال لكي يتسنى تفهم النطاق الكامل لأنشطة الأونكتاد تفهماً أفضل. ورأى أن الوثيقة يصح أن تكون في المستقبل تطلعية أكثر مما هي وصفية. وفيما يتعلق بالمبادرة الخاصة بالتجارة في الخدمات النابعة من البرنامج الأفريقي المنسق للمساعدة في مجال الخدمات، (CAPAS)، فإن المجموعة الأفريقية تعرب عن ارتياحها وتطلب اتخاذ مبادرات مماثلة في مجال الاستثمار، الذي هو مجال هام. وناشد المانحين زيادة الموارد الخارجة عن الميزانية لمعاونة الأونكتاد في تقديم مساعدته للبلدان الأفريقية.

٤٠- ورحب منسق للأونكتاد لأفريقيا، في رده على المتحدث باسم المجموعة الأفريقية، باقتراحات تحسين التقرير. وأكد أن مبادرة الأونكتاد الخاصة بالتجارة ليست محصورة في الجولة الجديدة للمفاوضات في الخدمات بل إن الأمين العام للأونكتاد يخطط، بالتعاون الوثيق مع الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، أنشطة مشتركة للتحضير للمؤتمر الوزاري الثاني لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في عام ١٩٩٨، بما في ذلك أنشطة عن القضايا المتصلة بالتجارة وسياسة الاستثمار، والتجارة وسياسة المنافسة، والشفافية في التوريدات الحكومية، والتعاون في تنظيم مؤتمر لعموم أفريقيا للتحضير للمؤتمر الوزاري.

الإجراء الذي اتخذته المجلس

٤١- أحاط المجلس علماً بـ"تقرير الأمين العام للأونكتاد عن تنفيذ المقترحات الواردة في استنتاجات المجلس المتفق عليها ٤٣٦(د-٤٣): التنمية في أفريقيا" (TD/B/EX(15)/2) وبالتعليقات التي قدمها المتحدث باسم المجموعة الأفريقية.

الفصل الثاني

مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية

(البند ٣ من جدول الأعمال)

(أ) تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية عن دورته الثلاثين (٢١-٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧)

٤٢- قدم رئيس الفريق الاستشاري المشترك سعادة السيد ن. بنجلون - تويمي (المغرب) تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية عن دورته الثلاثين (ITC/AG(XXX)/164) فأشار إلى أن الأمين العام للأونكتاد وممثل المدير العام لمنظمة التجارة العالمية قد أعلنوا في الجلسة الافتتاحية تمديد خدمة المدير التنفيذي لمركز التجارة الدولية لفترة ثلاث سنوات أخرى بعد أن أقر الأمين العام للأمم المتحدة هذا التمديد.

٤٣- ومضى فقال إن المدير التنفيذي للمركز أفاد في البيان الذي أدلى به للفريق الاستشاري المشترك بأن عملية إعادة تركيز المجلس لجهوده قد دخلت مراحلها النهائية. فالمركز أصبح أكثر سلاسة وأصبحت لديه رؤية أوضح لوجهته المقبلة، وهو الآن أقدر على تلبية حاجات البلدان والمناطق المتعاملة معه إلى المساعدة التقنية الأدق تصويماً والأكثر كفاءة. كما أوضح أن الصندوق الاستثماري العالمي التابع للمركز، ولجنته الاستشارية هما جهازان ذوا كفاءة عالية لتمويل الأنشطة البرنامجية للمركز، وأن المساهمات الطوعية قد ارتفعت.

٤٤- وتابع رئيس الفريق الاستشاري عرضه فقال إن الفريق قد أعرب للمدير التنفيذي عن تقديره لعملية الإصلاح الجارية في المركز وإعادة تركيزه لجهوده، كما أكد مجدداً أهمية ولاية المركز وأفصح عن تقديره لعمله القيم والعملي وذو الطابع التنفيذي الواضح. وقد درس الفريق استعراضاً لأنشطة التعاون التقني للمركز في ١٩٩٦ استناداً إلى تقريره السنوي، وأصدر توصيات بشأن برنامج عمله المقبل، كما استعرض أنشطة المركز في تنمية الموارد البشرية على أثر التقييم المستقل الذي أجري لهذا البرنامج الفرعي في عام ١٩٩٦ والاجتماع التقني الذي عُقد للنظر في التقرير التقييمي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. كما أبدى الفريق ارتياحه للأداء الفعال للجنة الاستشارية للصندوق الاستثماري العالمي التابع للمركز.

٤٥- وقد اقترح بعض الممثلين في الفريق اتخاذ خطوات لإقامة لجنة إشرافية للإشراف على برنامج عمل المركز وأولوياته، في حين رأى آخرون أن ذلك أمر لا داعي له ولا محل له أصلاً. وعلى أثر استعراض الوضع مع الوفود، وافق الرئيس على عقد مشاورات مفتوحة، حسب الحاجة والاقتضاء، قبل اجتماع الفريق القادم في عام ١٩٩٨.

٤٦- وختاماً، وجه رئيس الفريق الاستشاري المشترك الشكر لحكومات إسبانيا وألمانيا وإيطاليا والدانمرك والسويد وسويسرا وفرنسا وفنلندا وكندا وهولندا والنرويج واليابان لإعلانهم أثناء دورة الفريق عن مساهمات طوعية مؤكدة أو متوقعة للمركز.

٤٧- وشكر المتحدث باسم المجموعة الآسيوية والصين (سنغافورة) رئيس الفريق الاستشاري على عرضه، وقال إن أعضاء المجموعة الآسيوية والصين إنما انضموا إلى توافق الآراء على اعتماد التقرير جنوحاً منهم إلى التمسك بروح التوفيق. واسترعى النظر إلى الملاحظات التي أبدتها المجموعة الآسيوية والصين في بيانها أمام الفريق بشأن عدة قضايا تثير الاهتمام والشواغل، وهي ملاحظات أبدت بلدان نامية أخرى كثيرة تأييدها لها. وقد أحاط المركز علماً بهذه القضايا، وأكد للفريق أنه سيجري اتخاذ إجراءات للمتابعة. وأضاف المتحدث أنه يتطلع إلى المشاورات غير الرسمية التي سيجريها رئيس الفريق خلال السنة والتي ستتيح الفرصة للحصول على بعض المعلومات المطلوبة بصدد القضايا التي أثيرت. وختاماً، قال إن للشواغل التي تم الإعراب عنها في بيان المجموعة الآسيوية والصين أمام الفريق الاستشاري المشترك أهمية حيوية للبلدان النامية، وأن المجموعة تود أن تكرر الإعراب عن الحاجة إلى اتخاذ إجراء سريع لمعالجتها.

٤٨- واستجابة للبيان المدلى به نيابة عن المجموعة الآسيوية والصين قال رئيس الفريق الاستشاري المشترك إنه قد تم الاتفاق على تنظيم المشاورات غير الرسمية حسب الاقتضاء بعد التحضير اللازم لها، وأنه ينوي فعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

الإجراء الذي اتخذته المجلس

٤٩- أحاط المجلس علماً بتقرير الفريق الاستشاري المشترك عن دورته الثلاثين (ITC/AG(XXX)/164) كما عمّم على المجلس بغلاف مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد (TD/B/EX(15)/4).

(ب) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المشترك بين الأونكتاد والمنظمة البحرية الدولية المعني بالامتيازات والرهون البحرية والمواضيع المتصلة بها عن دورته التاسعة (٢-٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦)

الإجراء الذي اتخذته المجلس

٥٠- أحاط المجلس علماً بتقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المشترك بين الأونكتاد والمنظمة البحرية الدولية المعني بالامتيازات والرهون البحرية والمواضيع المتصلة بها عن دورته التاسعة (TD/B/IGE.1/4) وأيد التوصية الواردة فيه بتقديم اقتراح إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بعقد مؤتمر دبلوماسي للنظر في وضع واعتماد اتفاقية بشأن حجز السفن البحرية.

٥١- ورداً على سؤال طرحه ممثل اليابان بشأن موعد انعقاد المؤتمر الدبلوماسي المقترح، صرّح ممثل أمانة الأونكتاد بأن توصية فريق الخبراء الحكومي الدولي المشترك ومقررات مجلس التجارة والتنمية ومجلس المنظمة البحرية الدولية ستعرض أولاً على الجمعية العامة للأمم المتحدة. ويمكن بعد موافقة الجمعية عليها عقد مؤتمر دبلوماسي خلال عام ١٩٩٨.

الفصل الثالث

المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل

(البند ٤ من جدول الأعمال)

الإجراء الذي اتخذه المجلس

(أ) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس

٥٢- أحاط المجلس علماً بأنه لم ترد طلبات جديدة من منظمات حكومية دولية.

(ب) تسمية منطمتين غير حكوميتين لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس

٥٣- وافق المجلس على طلبين قدمتهما منطمتان غير حكوميتين وقرر، وفقاً لتوصية الأمين العام للأونكتاد وللمكتب، تسميتهما وتصنيفهما لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي ووفقاً للفقرة ١٢(ب) من مقرر المجلس ٤٣(د-٧) على النحو التالي:

الفئة الخاصة: المجموعة الدولية لرابطة الحماية والتعويض (TD/B/EX(15)/R.1/Add.1) للمشاركة في أعمال لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية؛ والرابطة الدولية لتطوير الكروم (TD/B/EX(15)/R.1/Add.2) للمشاركة في أعمال لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية. ورُفعت الآن القيود التي كانت قد فُرضت على توزيع هاتين الوثيقتين.

٥٤- ووافق المجلس أيضاً على التصنيف المنقّح للمنظمات غير الحكومية ذات المركز الداخل في الفئة الخاصة، كما ورد في المرفق الثاني للوثيقة TD/B/EX(15)/3، مما يجعلها تتماشى مع الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد التي تم وضعها بعد انعقاد مؤتمر ميدراوند.

٥٥- وأحاط المجلس علماً بأن أمانة الأونكتاد قامت، في ضوء اعتماد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦ بشأن العلاقات بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومي، بإعداد تنقيح لترتيبات مشاركة المنظمات غير الحكومية في أنشطة الأونكتاد، على نحو ما ورد في الوثيقة TD/B/EX(15)/3 و Corr.1. وقرر المجلس أن يُرجى اتخاذ مقرره بشأن هذه المسألة إلى حين انعقاد الدورة التنفيذية التاسعة عشرة للمجلس.

٥٦- وبعد أن استمع المجلس إلى البيان الذي أدلى به المستشار القانوني الأقدم للأونكتاد في معرض تقديمه للمذكرة التي أعدتها الأمانة^(٤)، وتمشياً مع التوصيات التي قدمها المجلس في اجتماعه المعقود في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧، أحاط المجلس علماً بمذكرة الأمانة المعنونة "المنظمات غير الحكومية المشاركة في أنشطة الأونكتاد" (TD/B/EX(15)/3 و Corr.1) وطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تقدم إلى المجلس في دورته التنفيذية التاسعة عشرة تقريراً عن تنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.

٥٧- وأحاط المجلس علماً أيضاً بأن الأمين العام قام، وفقاً لأحكام الفرعين الثالث والرابع من مقرر المجلس ٤٣(د-٧)، وبعد التشاور مع الحكومات المعنية (جنوب أفريقيا والمملكة المتحدة والهند)، بإدراج المنظمات الوطنية غير الحكومية الثلاث التالية في سجل المنظمات الوطنية غير الحكومية: مركز السياسات المتعلقة بالأرض والزراعة، ومؤسسة القانون البيئي الدولي والتنمية، وجمعية وحدة وثقة المستهلكين. وعرضت على المجلس المعلومات الأساسية المتعلقة بهذه المنظمات في الوثائق TD/B/EX(15)/L.1 و L.2 و L.3.

٥٨- وأحاط المجلس علماً أيضاً بالتغييرين التاليين في اسمي منطمتين تتمتعان بمركز لدى الأونكتاد هما: اتحاد صناعات الحبال والجداول الأوروبية الذي كان المجلس قد منحه مركزاً في الفئة الخاصة في الجزء الأول من دورته الرابعة والعشرين وقد أصبح يسمى الآن اتحاد صناعات الحبال والجداول والشباك الأوروبية مع احتفاظه باسمه المختصر "يوروكورد"، والمعهد العالمي للتبادل الإلكتروني للبيانات الذي كان المجلس قد منحه مركزاً في الفئة الخاصة في الجزء الأول من دورته الأربعين وأصبح يسمى الآن المعهد العالمي للتجارة الإلكترونية.

الفصل الرابع

مسائل أخرى

(البند ٥ من جدول الأعمال)

(أ) اعتماد استراتيجية الأونكتاد للتعاون التقني

٥٩- أبلغ رئيس المجلس الوفود أن مشاورات الأمين العام بشأن هذه المسألة قد أسفرت عن اتفاق بين الدول الأعضاء على اعتماد نص استراتيجية الأونكتاد للتعاون التقني الوارد في الجزء ألف من الوثيقة TD/B/EX(14)/3.

٦٠- وأعرب المتحدث باسم مجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (المكسيك) عن بالغ تقديره وتأييده لأنشطة التعاون التقني التي يقوم بها الأونكتاد، والتي تزيد من قدرة البلدان النامية على المشاركة في النظام التجاري الدولي. ولاحظ مع الارتياح الزيادة البالغة ١٢ في المائة في الموارد الآتية من مصادر خارج الميزانية، تمشياً مع توصيات ميدراند. وأعرب عن أمله في أن يؤدي ذلك إلى عكس مسار الاتجاه غير الحميد الذي شوهد في السنوات الأخيرة، وخاصة بالنسبة لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. كما طلب تضمين التقارير في المستقبل المزيد من المعلومات عن أنشطة المشاريع، بما في ذلك أنشطة التعاون التقني المشترك مع منظمات أخرى.

٦١- وأعرب ممثل سويسرا عن تقديره للجهد المبذول في هذا العمل. واسترعى الانتباه إلى الفقرة ١٠ من الاستراتيجية، الخاصة بالتعاون مع المنظمات الأخرى، وطلب النظر في أمر تقوية الدور الذي تقوم به البلدان الأعضاء في الأونكتاد في عقد ترتيبات التعاون الرسمية مع المنظمات الأخرى. وقال إن أي ترتيبات رسمية بشأن أداء الإطار المتكامل للتعاون التقني المتصل بالتجارة، يجب أن تُبحث مع الدول الأعضاء وأن تنال موافقتها. وأضاف أن ذلك يصدق بصفة خاصة على الاجتماع الرفيع المستوى المعني بأقل البلدان نمواً الذي سيعقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

٦٢- وأبرز ممثل هولندا متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي أن الموافقة على الاستراتيجية لا تعني أنه لا يمكن تعديلها في ضوء التجربة، مثال ذلك فيما يتعلق بالمساعدة المتكاملة التي ستقدم في إطار الاجتماع الرفيع المستوى المعني بأقل البلدان نمواً. كما أبدى الرغبة، فيما يتعلق بخطة الثلاث سنوات المتجددة، في التمكن من القيام في دورة الفرقة العاملة في شهر تشرين الأول/أكتوبر، باستعراض الخبرة المكتسبة حتى ذلك التاريخ فضلاً عن التحضير لخطة ١٩٩٨-٢٠٠٠.

٦٣- ورحب ممثل اليابان بالاستراتيجية، وطلب إيضاحاً بشأن إجراءات التقييم وبشأن تكثيف أنشطة التنسيق. وقال إنه يتوقع من الأونكتاد أن يساهم مساهمة موضوعية في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بأقل البلدان نمواً.

٦٤- وأيد ممثل النرويج بيان سويسرا بشأن الحاجة إلى إشراك الدول الأعضاء بصورة أوثق في التحضير للإطار المتكامل من أجل أقل البلدان نمواً، وطلب المزيد من المعلومات المرتبطة عن الخطة.

٦٥- وأجاب رئيس الشؤون المشتركة بين المنظمات والتعاون التقني على نقاط أثبتت، فأكد أن التركيز الأساسي للتعاون التقني الذي يضطلع به الأونكتاد هو مساعدة البلدان النامية على الإندماج بصورة أكثر فعالية في الاقتصاد الدولي. ورأى أن الملاحظات الخاصة بالترتيبات اللازمة للنهج المنسّق في معالجة الإطار المتكامل من أجل أقل البلدان نمواً هي ملاحظات سيتعين متابعتها في السياق المناسب. وأضاف أن استراتيجية التعاون التقني يلزم أن تتطور في ضوء التجربة، وأنه ستتاح لأعضاء الفرقة العاملة الفرصة للنظر في دورة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ في إعداد الخطة المتجددة لفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠. كما شرح الترتيبات الخاصة بتقييم البرامج والمشاريع.

الإجراء الذي اتخذته المجلس

٦٦- قرر المجلس، بناءً على الاتفاق الذي توصلت إليه الدول الأعضاء في مشاورات غير رسمية، أن يعتمد نص استراتيجية الأونكتاد للتعاون التقني الوارد في الجزء ألف من الوثيقة TD/B/EX(14)/3^(٥).

(ب) سياسة الأونكتاد في مجال المنشورات

الإجراء الذي اتخذته المجلس

٦٧- في ضوء الاتفاق الذي تم التوصل إليه في المشاورات غير الرسمية التي أجراها الرئيس بشأن هذا الموضوع قرر المجلس في الفقرة ١٠٧(أ) من وثيقة ميدراوند الختامية، أن يمحّص بدقة سياسة الأونكتاد في مجال المنشورات في دورته التنفيذية السادسة عشرة، بعد إجراء مشاورات مسبقة.

(ج) تسمية رئيس ومكتب الدورة الرابعة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية

الإجراء الذي اتخذته المجلس

٦٨- وفقاً للترشيح الذي قدمه منسق المجموعة دال، سُمي المجلس سعادة السيد غوشي بترسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) لتولي منصب رئيس المجلس في دورته الرابعة والأربعين.

٦٩- وأحاط المجلس علماً بأن الرئيس تلقى ترشيحات ممثلي البلدان التالية لعضوية المكتب:

المقرر: تايلند

نواب الرئيس^(٦): الاتحاد الروسي

أيرلندا

البرازيل

جامايكا
جمهورية إيران الإسلامية
النرويج
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية

٧٠- وأعلن الرئيس أنه أحيط علماً بترشيح فرنسا لمنصب رئيس اللجنة الأولى للدورة.

(د) كتاب وارد من المملكة المتحدة

٧١- استرعى الرئيس الانتباه الى الكتاب الذي عُمم بناءً على طلب المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية بشأن مسألة المسؤولية الدولية عن هونغ كونغ (TD/B/EX(15)/7)

(هـ) الندوة الاقليمية لأفريقيا - ترتيبات الاستثمار الدولي: البعد الانمائي

٧٢- قام ممثل المغرب عند تقديم تقرير عن الندوة الاقليمية التي عُقدت في فاس بالمغرب في ١٩-٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ بتلاوة "الرسالة" التي اعتمدها المشاركون في الندوة، وطلب أن تُدرج الرسالة بالكامل في التقرير الختامي للمجلس عن دورته التنفيذية الخامسة عشرة^(٧).

الفصل الخامس

المسائل التنظيمية

ألف - افتتاح الدورة

٧٣- افتتح السيد باتريك سينينزا (زامبيا)، رئيس مجلس التجارة والتنمية، الدورة التنفيذية الخامسة عشرة للمجلس في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧.

باء - مكتب الدورة التنفيذية الخامسة عشرة

٧٤- نظراً لعدم حدوث تغيير في الأعضاء المنتخبين للمكتب منذ الدورة الثالثة والأربعين، فقد كان تشكيل مكتب المجلس في دورته التنفيذية الخامسة عشرة كما يلي:

<u>الرئيس:</u>	السيد باتريك سينينزا	(زامبيا)
<u>نواب الرئيس:</u>	السيد انطون ببلر	(سلوفينيا)
	السيد كريست غارنجانا - غونشورن	(تايلند)
	السيدة أرونداتي غوس	(الهند)
	السيد بيتر ر. جنكينز	(المملكة المتحدة)
	السيد اندريه كولوسوفسكي	(الاتحاد الروسي)
	السيد ألكسندر أ. كرافيتس	(السلفادور)
	السيد بجورن سكوغمو	(النرويج)
	السيد دانييل ل. سبيجل	(الولايات المتحدة الأمريكية)
	السيد فيسيحه ييمر أبوي	(اثيوبيا)
	السيد جون يوكوتا	(اليابان)
<u>المقرر:</u>	السيدة فيوليتا فونسيكا دي سانابريا	(فرنزويلا)

جيم - إقرار جدول الأعمال

(البند ١ من جدول الأعمال)

٧٥- اعتمد المجلس، في جلسته ٨٨٤ المعقودة في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧، جدول الأعمال المؤقت لدورته التنفيذية الخامسة عشرة، بالصيغة التي عُمم بها في الوثيقة TD/B/EX(15)/1. (وللاطلاع على جدول الأعمال، انظر المرفق الأول أدناه).

دال - تقرير المجلس عن دورته التنفيذية الخامسة عشرة

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٧٦- وفقاً للممارسة السابقة، أذن المجلس للمقرر بأن يعد، بتفويض من الرئيس، تقرير المجلس عن دورته التنفيذية الخامسة عشرة.

الحواشي

(١) وردت في الوثيقة TD/B/WP/L.77 الاستنتاجات المتفق عليها وموجز الرئيس اللذان اعتمدتهما الفرقة العاملة في الجزء الثاني من دورتها التاسعة والعشرين المعقود في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧. وصدر بعد ذلك التقرير الكامل للفرقة العاملة عن دورتها التاسعة والعشرين في الوثيقة TD/B/EX(15)/6 TD/B/WP.101.

(٢) للاطلاع على البيان الذي أدلى به الأمين العام للأونكتاد بشأن الأعمال التحضيرية لعقد اجتماع مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية، انظر المرفق الثاني.

(٣) المرجع نفسه.

(٤) للاطلاع على البيان الذي أدلى به المستشار القانوني الأقدم للأونكتاد بشأن هذه المسألة، انظر المرفق الرابع.

(٥) قدّم النص أصلاً إلى المجلس في دورته التنفيذية الرابعة عشرة المعقودة في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٧.

(٦) لا يزال هناك منصبان شاغران.

(٧) للاطلاع على الرسالة الواردة من فاس، انظر المرفق الثالث.

المرفقات

المرفق الأول

جدول أعمال الدورة التنفيذية الخامسة عشرة للمجلس

- ١- اقرار جدول الأعمال
- ٢- المسائل التي تتطلب اجراء من المجلس فى إطار متابعة الدورة التاسعة للمؤتمر، والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى أو المتصلة بهذه التقارير والأنشطة:
 - (أ) تقارير اللجان عن دوراتها الأولى
 - (ب) تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطوة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورتها التاسعة والعشرين
 - (ج) تقرير الأمين العام للأونكتاد عن الأعمال التحضيرية لعقد اجتماع مع الجهات الفاعلة فى مجال التنمية
 - (د) تقرير الأمين العام للأونكتاد عن تنفيذ المقترحات الواردة فى استنتاجات المجلس المتفق عليها ٤٣٦ (د-٤٣): التنمية فى افريقيا
- ٣- مسائل أخرى فى ميدان التجارة والتنمية:
 - (أ) تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية عن دورته الثلاثين
 - (ب) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المشترك بين الأونكتاد والمنظمة البحرية الدولية المعني بالامتيازات والرهون البحرية والمواضيع المتصلة بها عن دورته التاسعة
- ٤- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:
 - (أ) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس
 - (ب) تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس
- ٥- مسائل أخرى:

- (أ) اعتماد استراتيجية الأونكتاد للتعاون التقني
- (ب) سياسة الأونكتاد في مجال المنشورات
- (ج) تسمية رئيس ومكتب الدورة الرابعة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية
- (د) كتاب وارد من المملكة المتحدة
- (هـ) الندوة الإقليمية لأفريقيا - ترتيبات الاستثمار الدولي: البعد الإنمائي
- ٦- تقرير المجلس عن دورته التنفيذية الخامسة عشرة.

المرفق الثاني

بيان من الأمين العام للأونكتاد عن الأعمال التحضيرية لعقد اجتماع مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية

(البند ٢(ج) من جدول الأعمال)

١- إن اجتماع جميع الجهات الفاعلة في مجال التنمية، الذي يسعدني أن أقدم لكم اليوم تقريراً عن الأعمال التحضيرية لعقده، هو ثمرة الاقتراح الذي قدمته إلى الأونكتاد التاسع لدمج المجتمع المدني في عملنا. وكما تذكرون، فقد تمثل الهدف من مبادرتي في توفير آلية مؤسسية جديدة من شأنها أن تيسر مشاركة العناصر الأكثر نشاطاً في المجتمع المدني العالمي الناشئ في عمل الأونكتاد، لا سيما القطاع الخاص، ومراكز البحوث، والدوائر الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية. وبعد إجراء مناقشات مكثفة، وافق الأونكتاد التاسع على اختبار هذه الفكرة بعقد أول اجتماع مع جميع الجهات الفاعلة في مجال التنمية. وسأقوم بعقد هذا الاجتماع على مسؤوليتي الشخصية.

٢- وتذكر الفقرة ١١٩ من "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية" أن المؤتمر "يحيط علماً مع التقدير بمبادرة الأمين العام الرامية إلى عقد اجتماع مع الجهات الفاعلة في التنمية لإسداء المشورة له. وينبغي تمويل هذا الاجتماع من الموارد الخارجة عن الميزانية. والأمين العام مدعو إلى إطلاع الدورة العادية التالية للمجلس على الأعمال التحضيرية لهذا الاجتماع وإلى تقديم تقرير بعد ذلك عن النتائج التي يخلص إليها الاجتماع".

٣- وأدرج البند في جدول أعمال الدورة الثالثة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية تحت عنوان "تقرير الأمين العام للأونكتاد عن الأعمال التحضيرية لعقد اجتماع مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية". وقرر مجلس التجارة والتنمية، في جلسته ٨٨١ المعقودة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، في ضوء التقرير الشفهي الذي قدمه رئيس اللجنة الثانية للدورة وعقب موافقة مكتب المجلس، أن يرجئ النظر في البند ٧(أ) من جدول الأعمال إلى حين انعقاد الدورة العادية القادمة للمجلس.

٤- وقررت الدورة التنفيذية الرابعة عشرة للمجلس المعقودة في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٧، عند موافقتها على جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية الخامسة عشرة للمجلس، وفي نفس الوقت على جدول أعمال مؤقت للدورة الرابعة والأربعين للمجلس، أن تدرج تقريرني عن الأعمال التحضيرية لعقد اجتماع مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية في جدول أعمال هذه الدورة التنفيذية للمجلس.

٥- وبعد إنقضاء عام تقريباً على انعقاد مؤتمر ميدراوند، لم يعد الرأي القائل بأن مشاركة المجتمع المدني على نحو أوثق يجب أن يعتبر سمة مميزة للأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين يمثل بدعة كما كان عليه الحال وقت أن قدمت اقتراحي في البداية. وإنه لمن دواعي سروري أن أرى أنه لا توجد تقريباً منظمة دولية الآن، ليس داخل منظومة الأمم المتحدة فحسب بل وخارجها أيضاً، لا تبحث بنشاط عن سبل لإدماج المجتمع المدني. فما كان أمراً حديثاً في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بات يشكل شاغلاً مشتركاً

للمنظمات الدولية الآن. وأكد لا أحتاج إلى أن أذكركم بأن السيد كوفي عنان قد أكد، بصرف النظر عن اقتراحي، الأهمية التي يوليها لهذه المسألة في إطار خطته لإصلاح وإنعاش الأمم المتحدة.

٦- وهذا يمثل بالتالي تحدياً للأمم المتحدة ككل. وقد كان السؤال المتعلق بمعرفة الطريقة التي يمكن بها فتح المنظمة أمام دوائر جديدة، خاصة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، سؤالاً راودنا منذ فترة طويلة. والعبرة الرئيسية التي ينبغي لنا استخلاصها من النجاح المحدود الذي حققته الجهود التي بذلت في الماضي في هذا الصدد هي أن تعقد القضايا التي ينطوي عليها الأمر من الناحية القانونية والسياسية والعملية تجعل من المستحيل تطبيق حلول جاهزة ومعممة. فهذه عملية يجب أن تكون تدريجية ومدرسة بعناية. وعلى أساس هذه الخلفية، ينبغي اعتبار الاقتراحات التي قدمتها بشأن آليات إدماج المجتمع المدني في عمل الأونكتاد مساهمة متواضعة ولكنها واقعية في عملية إصلاح تدريجي بدأت للتو فقط. وكما يقول المثل الإيطالي، في الثاني ما يكفل السلامة والنجاح في قطع شوط بعيد.

٧- وتمس الأسئلة المطروحة هنا جوهر الأمم المتحدة ذاتها بصفتها منظمة دولية. ولا تزال الردود على هذه الأسئلة في حاجة إلى أن تنضج، ربما في محفل الجمعية العامة وبمشاركة وثيقة من الأمين العام نفسه. وبوضع هذه الحجج المؤيدة للحظية في الاعتبار، قررنا أن نعدل اقتراحي الأول مراعاة لجميع الشواغل المفهومة للدول الأعضاء بشأن أثره المؤسسي، وقد توصلنا إلى استنتاج آمل منكم جميعاً أن تشاركونا فيه.

٨- إن شراكاتنا مع المجتمع المدني ستستند إلى الخبرة العملية التي اكتسبناها من خلال المشاريع الملموسة القائمة بين الأونكتاد، والحكومات، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، والتي حققت نتائج عملية في مجال التنمية. وهذا هو السبب في أننا قررنا تسمية مبادرتنا "شركاء من أجل التنمية". ونعتمد إعداد اجتماع لشركاء التنمية في العام القادم، وأود أن أشاطركم بعض الآراء المتعلقة بالطريقة التي ننوي بها القيام بذلك.

٩- إن كلمة "شراكة" تتردد الآن في الكثير من البيانات، ولكنها لا تزال تفتقر عموماً إلى محتوى ملموس. ونعتقد أنه ينبغي لنا أن نعطي عبارة "شركاء من أجل التنمية" محتوى عملياً. ولذلك سيكون هدفنا هو جعل اجتماع العام القادم ليس اجتماعاً حول الاعلانات أو الوثائق، وإنما اجتماعاً للموافقة الملموسة على مشاريع الشراكة. وعليه، فإننا لا ننوي تخصيص دقيقة واحدة من اجتماعنا القادم للتفاوض المرهق على نص ختامي.

١٠- إن غرضنا هو إدماج النتائج التي سيسفر عنها اجتماع الشركاء من أجل التنمية في عملية الإعداد للأونكتاد العاشر. وسنكون بذلك قادرين على أن نقدم لكم أمثلة حقيقية لعمليات الشراكة التي يمكن تأسيسها بين الأونكتاد والمجتمع المدني، وطرائق تنفيذها عملياً ونتائجها. وستكون هذه، على ما أعتقد، قاعدة أسلم كثيراً لإجراء أية مناقشة عن طرق جعل هذه الشراكات وسيلة معيارية للعمل في الأونكتاد. وستشهد أيضاً على قدرة المنظمة على التركيز على مطالب شعوب البلدان النامية، وحشد العقول، والتكنولوجيا، والإرادة السياسية، والموارد لتبليتها، ولم لا.

١١- وأتوقع أن يحقق اجتماع الشركاء من أجل التنمية نتائج من نوعين. أولاً، سيطلب إلى شركاء التنمية التفكير معاً في قضية التنمية. وينبغي لهم توفير إطار يمكن القطاع الخاص، ومراكز البحوث، والدوائر

الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والقطاع العام من المساهمة في زيادة فهم بعض قضايا التنمية المرتبطة بالتجارة والاستثمار ووضع حلول تتعدى نتائجنا التقليدية.

١٢- وسيكون الشق الآخر من النتائج التي أتوقع أن يحققها اجتماع الشركاء من أجل التنمية هو شراكات عملية للعمل معاً من أجل التنمية. فهذه الشراكات ستدمج في عمل الأونكتاد الكفاءة والأفكار، مع أمل إدماج الموارد (لا المادية فحسب، بل والبشرية أيضاً) من بعض الجهات الفاعلة في القطاع الخاص التي تدفع بقراراتها، في مجالات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا، حركة التنمية الآن. وهذه موارد لم تستغلها حتى الآن المؤسسات الدولية العاملة من أجل التنمية. وفي الوقت الذي نجاهد فيه من أجل قلب الاتجاه المتناقص الراهن في الموارد التقليدية المخصصة للتنمية، أعتقد أنه لا يسعنا أن نواصل تجاهل الإمكانيات الهائلة التي يتيحها القطاع الخاص للتنمية. فموارده، إلى جانب الإمكانيات الإبداعية لجهات أخرى فاعلة في المجتمع المدني، ستساعدنا في استنباط وتنفيذ وسائل جديدة لتعزيز التنمية.

١٣- وسيكون موضوع اجتماع شركاء التنمية هو "الأسواق والتنمية". وقد اخترت هذا الموضوع لأنه يشمل جميع الرسائل والمسائل الأساسية في نهج الأونكتاد الجديد لمكافحة الفقر والاجحاف، وهو يؤكد بطبيعة الحال أننا نمضي إلى ما هو أبعد من مساهمة الحكومات؛ إننا نتطلع إلى الحصول على مساهمة الناس الذين يشكلون الأسواق. إن اقتصاد السوق هو إطار التنمية اليوم، ولست في حاجة لأن أشرح جميع الأسباب التي جعلته يحتل بؤرة الاهتمام.

١٤- وفي إطار هذا الموضوع الجامع، سأقترح على شركاء التنمية مجموعتين واسعتين من الموضوعات سيطلق عليهما اسم "التفكير معاً من أجل التنمية" (سنطلب في إطارها إلى شركاء التنمية التفكير الجماعي في قضايا نشعر فيها بأن مستقبل التنمية يمكن أن يفيد من مساهمتهم الفكرية) و"العمل معاً من أجل التنمية" وتتضمن عدداً محدوداً من مشاريع الشراكة العملية، وذات التوجه العملي.

١٥- وسيتعلق عدد من الموضوعات التي سنقترحها في إطار "التفكير معاً من أجل التنمية" بفهم طريقة تكييف آليات السوق على الوجه الأمثل في استراتيجيات التنمية. وعلى سبيل المثال، سنتناول ما يلي:

(أ) العولمة والاجحاف والفقر. إن الخيارات التي تقوم بها الشركات في مجالي الاستثمار والتكنولوجيا هي التي تعطي الاقتصاد العالمي شكله. وعلينا أن ننظر إلى هذه الظاهرة من زاوية الكفاءة، ولكن علينا أيضاً أن نفكر في مخاوف الشعوب من نتائج التغييرات وفي الطريقة التي يمكن أن نحدد بها معاً بعض الاجابات على القضايا الأخلاقية والإيكولوجية والاجتماعية المتصلة بالتجارة والاستثمار. كيف يمكن لدوائر الأعمال، والمنظمات غير الحكومية، والحكومات والأونكتاد العمل معاً لوضع حوافز سوقية تكون لها وجاهاتها من الزاوية الاجتماعية فضلاً عن زاوية الأعمال؟ إن لدينا آراء عديدة سندرسها مع شركائنا.

(ب) مجتمع يعي التنمية. يمكن للشركاء في مجالي الاتصال والتنمية النظر في دور وسائط الإعلام المسؤولة اجتماعياً في التنمية الاقتصادية. ما هي الطريقة التي يمكن بها لوسائط الإعلام، بل وحتى للدعاية، المساهمة في تهيئة بيئة عالمية داعمة للتنمية. ويمكن للشركاء النظر في طرق لتعزيز سبل حصول البلدان النامية على المعلومات الاقتصادية كمدخل للتنمية العالمية الحقيقية، وبوجه خاص تقديم اقتراحات لمجالات تعاون جديدة بين وسائط الإعلام العالمية وشركات الاتصال والأونكتاد.

١٦- وفي إطار "العمل معاً من أجل التنمية"، سيتمثل هدفنا في تقديم عدد محدود من مشاريع الشراكة العملية النموذجية تضم مؤسسات القطاع الخاص والدوائر الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والقطاع العام. إننا نعتد هنا في البناء على ما هو قائم بالفعل، أي أننا نبدأ من الخبرة الملموسة التي تراكمت في بعض المجالات المحددة. ونأمل من خلال مشاريع الشراكة هذه أن تتوافر موارد جديدة من أجل التنمية. وقد استخدمنا في اختيارنا لهذه المشاريع ثلاثة معايير هي: أولاً، يجب أن ترتبط ببرامج عمل تتمتع بأوسع تأييد سياسي فيما بين الدول الأعضاء؛ ثانياً، ينبغي أن تكون لدى الأونكتاد ميزة نسبية في تحليل القضايا المعنية؛ وثالثاً، ينبغي أن نكون قد لمسنا عند الجهات الخارجية الفاعلة اهتماماً كافياً يكفل أن نتمكن، عند التنفيذ، من الاعتماد على شبكة من الخبرات الخارجية.

١٧- وسيتم تجميع مشاريع الشراكة المقترحة في إطار "العمل معاً من أجل التنمية" تحت "خيوط" مختلفة. وفيما يلي بعض الأمثلة، ولكنني ما زلت أنظر في ادخال إضافات وتعديلات قليلة:

(أ) الأرباح والتنمية: سيتضمن هذا الموضوع خيوطاً مثل:

- "التجارة والتنمية والتنوع الإحيائي" وسيتمثل هدفنا فيها في إنشاء شراكات بين المشاريع من البلدان المتقدمة والبلدان النامية والحكومات والمنظمات غير الحكومية لدعم الأعمال التجارية في المجال الإحيائي وتعزيز صناعات الموارد الإحيائية، ومن ثم النهوض بقدرة البلدان النامية على الاستفادة من مشاركة أكبر في سوق الموارد البيولوجية.

- "تمويل السلع وإدارة المخاطر" ويمكن أن يتم فيها تأسيس شراكات فيما بين رابطات المنتجين والمصارف وغيرها من المؤسسات المالية والحكومات لمعالجة هذا العائق الذي يواجهه عدد كبير من البلدان النامية، عن طريق تزويد أسواق السلع الأساسية بأدوات جديدة من أدوات الهندسة المالية.

(ب) رأس المال الخاص للمصارف الصغيرة. في إطار هذا البند، سيتصدى شركاء التنمية لعقبة رئيسية تعترض تنمية المشاريع في القطاع غير الرسمي وقطاع المشاريع المتناهية الصغر. وستكرر عمليات الشراكة النموذج الذي استحدثه الأونكتاد بالتعاون مع حكومة لكسمبرغ والمصرف الدولي في لكسمبرغ. وستشارك المصارف الدولية ومدراء الأصول، ومؤسسات التمويل الصغير، والحكومات سعياً إلى تحسين شروط حصول مؤسسات التمويل الصغير على الموارد في الأسواق المالية الدولية. وسيتم ذلك بإقامة صناديق للاستثمار توجه موارد المستثمرين من القطاع الخاص (التي تحقق المعدل السوقي للعائد) إلى مصارف صغيرة ومنظمات غير ربحية تتولى تمويل المشاريع المتناهية الصغر وغير الرسمية في البلدان النامية. والجديد، في هذه الحالة بالذات، بصدد المبادرات التي طبقها البنك الدولي ومؤسسات أخرى هو أن هذه المبادرة ستطبق للمرة الأولى مع مصرف خاص وستؤدي إلى استثمار لا يأتي من الأموال العامة.

(ج) إنشاء شبكة عالمية من المؤسسات الأكاديمية للتدريب المتصل بالتجارة والاستثمار. وستعزز مشاريع الشراكة التي يتم تطبيقها في إطار هذا البند فعالية الجهود الوطنية والدولية في بناء القدرات البشرية في مجال التجارة والاستثمار الدوليين بإنشاء رابطات جديدة بين الأونكتاد وعدد من المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحوث الرائدة في العالم. وستغطي هذه المشاريع قضايا تتصل بإعداد وتنفيذ برامج

تدريبية ودورات منهجية تتعلق بموضوعات معينة مثل الدبلوماسية التجارية، ومفاوضات الاستثمار، والتكنولوجيا، والكفاءة في التجارة، وما إلى ذلك، واستخدام وسيلة التعلم عن بعد لتنمية الموارد البشرية. وقد مرت في الأسبوع الماضي بتجربة شخصية مثيرة جداً للاهتمام في هذا الصدد عندما شاركت في مؤتمر نظمه بواسطة الفيديو المعهد النقدي للدبلوماسية التجارية في كاليفورنيا، بالتعاون مع جامعة ولاية سان دييغو. وقد أتاح هذا المؤتمر المنظم بواسطة الفيديو للمتحدثين مناقشة قضايا الدبلوماسية التجارية بحضور ٣٠ ٠٠٠ شخص في عدة بلدان نامية. ومن المثير للدهشة قلة الموارد المتاحة للتدريب على المفاوضات المتعلقة بالتجارة والاستثمار، وهي قضية بالغة الأهمية للبلدان النامية. وإنني لمقتنع بأن الإمكانيات التي خلقتها التكنولوجيات الجديدة لا حدود لها تقريباً، وننوي من خلال مشاريع الشراكة هذه استغلالها إلى أقصى حد ممكن.

(د) التجارة الذكية: عمليات شراكة للتجارة الإلكترونية. ستعتمد هذه المجموعة من الشراكات على النجاح الذي حققته شبكة الأونكتاد العالمية للنقاط التجارية وسيكون هدفها هو تعزيز قدرة المشاريع في البلدان النامية، وبخاصة المشاريع من أقل البلدان نمواً، على المشاركة في السوق الإلكترونية العالمية الناشئة التي ستصبح بلا شك المصدر الرئيسي للقيمة والثروة في القرن القادم. وسيشمل ذلك عمليات شراكة لإنشاء "مجتمعات إقليمية" لتعزيز التجارة الإلكترونية المأمونة، واتحادات تجمع بين مصالح الشركات الكبيرة لتكنولوجيا المعلومات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبناء القدرات من أجل التجارة الإلكترونية.

(هـ) متابعة مؤتمر وصل أفريقيا بالاستثمار. كما تذكرون، عقد مؤتمر وصل أفريقيا بالاستثمار جنوباً إلى جنب مع الأونكتاد التاسع لتعزيز وتيسير التدفقات الاستثمارية الجديدة على البلدان الأفريقية. ويلزم متابعة نتائج هذا الاجتماع.

١٨- ويمكن ادخال بعض التعديلات على المعلومات المفصلة المتعلقة بالموضوعات التي سيناقشها اجتماع الشركاء من أجل التنمية، وقد يظل الأمر في حاجة إلى إضافة واحدة أو اثنتين، خاصة في ميدان تنمية المشاريع. وإنني منفتح بطبيعة الحال لتلقي أية تعليقات أو اقتراحات قد تود الوفود تقديمها إلى الأمانة من خلال الاتصالات الثنائية. وسيتاح لكم المزيد من التفاصيل بشأن الاجتماع، مثل برنامجه اليومي، وإشارة أولى إلى المشتركين، إلخ، في الجزء القادم الرفيع المستوى لمجلس التجارة والتنمية.

١٩- ومن المخطط عقد اجتماع الشركاء من أجل التنمية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وستكون مدته أربعة أيام عمل.

٢٠- وأبدت مدينة ليون بفرنسا اهتمامها بإستضافة هذا الاجتماع. وتحرز المحادثات الجارية بين الأمانة والسلطات المحلية تقدماً إيجابياً للغاية، ونتوقع أن نتمكن من التوصل إلى تفاهم مرض للطرفين في وقت قريب. ومدينة ليون على استعداد لإتاحة مرافقها الممتازة للمؤتمرات (المرافق التي استخدمت لعقد اجتماع مجموعة السبعة في عام ١٩٩٦) ومبنى بلديتها التاريخي.

٢١- وأود أيضاً أن أشكر علناً عمدة مدينة ليون، السيد ريمون بار، رئيس وزراء فرنسا الأسبق، على دعمه لهذه المبادرة. إن السيد بار الذي أسهم، في جملة إنجازات أخرى، إسهاماً كبيراً في إشهار مؤتمرات دافوس دولياً، تلك المؤتمرات التي كانت الرائدة للجهود التي بذلت لجمع القطاع الخاص والحكومات معاً، قد أبدى استعداداه الشخصي للإسهام في الأعمال التحضيرية لهذا الاجتماع.

المرفق الثالث

الندوة الإقليمية لأفريقيا

ترتيبات الاستثمار الدولي: البعد الإنمائي

رسالة من فاس

وجه المشاركون شكرهم إلى الأونكتاد وحكومة المغرب على تنظيم واستضافة "الندوة الإقليمية: أفريقيا. ترتيبات الاستثمار الدولي: البعد الإنمائي" في فاس في ١٩-٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧. وحضر الندوة ٥١ ممثلاً من ٢١ بلداً أفريقياً و١٧ مراقباً من منظمات إقليمية مثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والمعهد الإسلامي الأفريقي - الأمريكي واتحاد المغرب العربي، فضلاً عن حكومة النرويج والمفوضية الأوروبية. وأبدى المشاركون امتنانهم لحكومة النرويج والمفوضية الأوروبية وحكومة استراليا على الدعم المالي الذي قدمته لهذا الحدث.

ولاحظ المشاركون أن المناقشات الدولية المتعلقة بالاستثمار تزداد تركيزاً، كما انعكس في مداولات الندوة، وتوصلوا إلى أنه يجب أن تكون البلدان على استعداد للمشاركة فيها بفعالية للحفاظ على مصالحها والنهوض بها. وهذا يشمل ضرورة أن تكون البلدان على علم بالمجموعة الكاملة للقضايا التي ينطوي عليها الأمر لتكون في أفضل وضع لتحديد مصالحها.

ولاحظ المشاركون أيضاً أنه في حين أن هناك عدة ترتيبات دون إقليمية للاستثمار في أفريقيا، لا يوجد اتفاق للاستثمار على نطاق القارة تنص في إطاره البلدان الأفريقية للقضايا المتعلقة باتفاقات الاستثمار وتحلل القضايا المعنية بمزيد من العمق وتحدد مصالحها الخاصة. ومقارنة ببلدان آسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي وبمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإن أفريقيا تعاني من وضع سيء في هذا الصدد.

ولاحظ المشاركون من ثم أن أحداثاً كهذه الندوة تتسم بأهمية جوهرية لأفريقيا، وأعربوا عن أملهم في أن يتسنى عقد ندوة أخرى من هذا النوع لأفريقيا تدرس في تعمق القضايا الرئيسية ذات الصلة بالترتيبات الدولية، وبخاصة بعدها الإنمائي. ويمكن أن تستفيد ندوة كهذه أيضاً كثيراً من الورقة التقنية التي شرع الأونكتاد في إعدادها بشأن القضايا الرئيسية.

وفي هذا الصدد، لا بد من الاعتراف بأن أقل البلدان نمواً تحتاج إلى الحصول على عناية ومساعدة خاصة في هذا المجال. ولذلك شجع المشاركون الأونكتاد على استكشاف إمكانية عقد ندوة تعنى بهذه المسائل خصيصاً لصالح أقل البلدان نمواً.

وأكد المشاركون أن عمل الأونكتاد ودعمه في هذا المجال لترتيبات الاستثمار الدولي يتسمان بأهمية رئيسية للبلدان النامية بوجه عام، وللأمم الأفريقية بوجه خاص. ورحبوا أيضاً بجهود تعزيز تعاون الأونكتاد مع المنظمات الإقليمية المعنية بهذه القضية.

المرفق الرابع

بيان المستشار القانوني الأقدم في الأونكتاد بشأن المنظمات غير الحكومية

(البند ٤(ب) من جدول الأعمال)

تتعلق تعليقاتي بمذكرة أمانة الأونكتاد TD/B/EX(15)/3 و Corr.1 المعنونة "المنظمات غير الحكومية المشاركة في أنشطة الأونكتاد". ويحق لنحو ١٧٠ منظمة غير حكومية المشاركة في أنشطة الأونكتاد. وترد أسماء المنظمات في الصفحات من ١٣ إلى ٢٥ من الوثيقة.

ويبت مجلس التجارة والتنمية في الطلبات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية للحصول على مركز استشاري وفقاً لمعايير اعتمدها المجلس في عام ١٩٦٨ في المقرر ٤٣(د-٧). وقد أعيد نشر نص هذا المقرر في الصفحات من ٩ إلى ١٢ من الوثيقة. ومن المعايير الواجب استيفاؤها ضرورة أن تكون المنظمة غير الحكومية المقدمة للطلب دولية في هيكلها، مما يعني ضرورة أن يكون لديها أعضاء في أكثر من بلد واحد.

وقد اتبع المجلس الاقتصادي والاجتماعي نفس القاعدة لعدة سنوات. بيد أنه قرر في عام ١٩٩٦ أن يكون من حق المنظمات الوطنية غير الحكومية المشاركة أيضاً مستقبلاً في عمل المجلس وهيئاته الفرعية.

واقترحت أمانة الأونكتاد، في المذكرة المعروضة عليكم، أن الأونكتاد قد يود ، على غرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أن يقرر منح المنظمات الوطنية غير الحكومية أيضاً حق المشاركة في عمل جميع هيئات الأونكتاد. وسيطلب هذا القرار تعديلاً للنظام الداخلي أعيد نشره في الصفحات من ٩ إلى ١٢ من مذكرة الأمانة. وتبين هذه الصفحات بوضوح التعديلات على النظام الداخلي اللذين يقترح أن ينظر فيهما المجلس.

ولديّ تعليق أود تقديمه في الختام بشأن طبيعة مشاركة المنظمات غير الحكومية في عمل الأونكتاد. فوفقاً للنظام الداخلي، يحق لممثلي المنظمات التي يتم قبولها للمشاركة بصفة مراقبين، دون حق التصويت، في الجلسات العامة للهيئات الحكومية الدولية. ويجوز لهم تقديم بيانات شفهية أو خطية بشأن مسائل تتصل ببند مدرج في جدول الأعمال لديهم بصدد اختصاص أو اهتمام خاص.

المرفق الخامس

الحضور*

١- كانت الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد والأعضاء في المجلس، ممثلة في الدورة:

الاتحاد الروسي	سري لانكا
اثيوبيا	سنغافورة
الأردن	السويد
اسبانيا	سويسرا
استراليا	شيلي
أفغانستان	الصين
اكوادور	غابون
ألمانيا	فرنسا
إندونيسيا	الفلبيين
أوغندا	فنلندا
أوكرانيا	قطر
إيران (جمهورية - الاسلامية)	كوت ديفوار
ايرلندا	كوستاريكا
ايطاليا	كولومبيا
باراغواي	كينيا
باكستان	لكسمبرغ
البحرين	مالطة
البرازيل	ماليزيا
البرتغال	مدغشقر
بلغاريا	مصر
بنغلاديش	المغرب
بنما	المكسيك
بولندا	المملكة المتحدة لبريطانيا
بوليفيا	العظمى وايرلندا الشمالية
بيرو	ميانمار
تركيا	النرويج
ترينيداد وتوباغو	النمسا
تونس	نيبال
جامايكا	هايتي
الجزائر	الهند
الجمهورية التشيكية	هنغاريا
جمهورية تنزانيا المتحدة	هولندا
الجمهورية الدومينيكية	الولايات المتحدة الأمريكية
الجمهورية العربية السورية	اليابان
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	اليونان
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	
جنوب أفريقيا	
جورجيا	
زامبيا	

* للاطلاع على قائمة المشتركين انظر الوثيقة TD/B/EX(15)/INF.2.

٢- وكانت الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد وغير الأعضاء في المجلس ممثلة في الدورة بصفة مراقب:

بروني دار السلام
كازاخستان
الكرسي الرسولي

٣- وكان برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ممثلين في الدورة.

٤- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمة ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:

منظمة العمل الدولية
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
صندوق النقد الدولي
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
منظمة التجارة العالمية

٥- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

منظمة العمل العربية
الجماعة الأوروبية
مصرف التنمية للبلدان الأمريكية
منظمة المؤتمر الاسلامي
منظمة الوحدة الافريقية

٦- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة

غرفة التجارة الدولية
الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة
الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة
المعهد العالمي لبنوك الادخار
المنظمة الدولية للرؤية العالمية

- - - - -